



الانتقال الى اختر صفحة أعدد سابقة الرجوع لعدد اليوم English

- أقرأ المزيد من مساحة رأى
- ثورة وأكلتها الذئاب
 - سلسلة ظهر مصر المنهوية
 - قطار الفصل العنصرى
 - نجحكم من «سك» سنينى
 - ناس، ذوق، ذوق ذوق
 - عصام سلطان يرد على دحسين نافعة: موضة التخوين تعود من جديد
 - د. نوال السعداوى تكتب: رحلة كازاخستان
 - سعد هجرس، يكتب: التعذيب.. نظام «خدمة» التوصيل الى المنازل»
 - محاكمة الوزراء.. أم التحريس؟

إضافة تعليق إرسال لصديق اطبع الصفحة

الرئيسية | مساحة رأى

المواضيع الرئيسية

رسالة المغربى حول أحاديث الفساد وتعليقنا

بقلم د. إبراهيم البحراوى ٢٠ / ٧ / ٢٠١٠

أسعدنى أن أتلقى خطابا من المهندس أحمد المغربى، وزير الإسكان ومعه مذكرتان الأولى تحمل عنوان «مذكرة بشأن ما تم لتخصيص أرض بمدينة القاهرة الجديدة لشركة بالم هيلز للتعمير» والثانية بعنوان «مذكرة تفصيلية بشأن الأرض المملوكة لشركة مصر أسوان للسياحة بمحافظة أسوان».

لم أدهش لتلقى الخطاب والمذكرتين، ذلك أننى كنت ضيفا فى حلقة من برنامج «القاهرة اليوم» بقناة أوربت، فى فقرة الصحافة مع الأستاذ الكبير حمدى رزق، رئيس تحرير المصور، يوم ٢٤/٦/٢٠١٠، من بين القضايا التى كانت متكررة فى عناوين الصحف أحاديث عديدة عن الفساد من جانب كبار المسؤولين.

قلت إن الفساد الكبير له تكلفة فادحة على مصر من جميع الجوانب، فهو يعنى حرمان خزنة الدولة من أموال ضخمة يتم نهبها من خلال هذا الفساد وهو ما يؤدى إلى حرمان شريحة الطبقة الوسطى العاملة بالحكومة، والتى تمثل العمود الفقرى لوظائف المجتمع الحيوية من حقها فى رفع أجورها على نحو عادل يوافق الأسعار المرتفعة والأجور المرتفعة خارج سلك الحكومة.

وضربت مثلا بأن هؤلاء يشملون أساتذة الجامعات والصحفيين ورجال القضاء والضباط والأطباء والمهندسين والمحاسبين ورجال الإدارة إلى آخر السلسلة، أضفت أن حرمان هؤلاء من الأجر العادل يؤدى إلى انهيار معنوياتهم نتيجة الإحساس بانعدام العدالة فى توزيع الثروة الوطنية وهو ما يؤدى إما إلى شيوع ظاهرة الفساد الصغير لدى البعض وإما إلى التمسك بالقيم مع الانكفاء على النفس والشعور بالحسرة والانتاب.

إن هذا وذالك يعنى إخلالا جسيما بوظائف الدولة الحيوية، ويفسر فى جانب رئيسى ظاهرة الإهمال والتكاسل وسوء الأداء الحكومى والسخط الاجتماعى. وقد اقترحت دعم هذه الطبقة من خلال سياسة التملك العقارى الميسر من خلال التخصيص لمعرفة من يأخذ الأرض بالفعل، كما فعلت البرازيل وغيرها فحافظت على طبقتها الوسطى وارتقت بوظائف الدولة الحيوية لكل المجتمع.

فى ذلك اليوم، كما قلت، كانت عناوين الصحف بالمصادفة مزدحمة بأحاديث الفساد الكبير، وتحدثت عن قضية رشوة المرسيديس لمسؤولين كبار وقضية رشوة الشركة الألمانية، وعنه منح الوزير أحمد المغربى ابن خالته عقدا بمليون متر مربع فى القاهرة الجديدة بقيمة ٢٤١ مليون جنيه بينما القيمة الفعلية والسوقية لهذه المساحة تتجاوز خمسة مليارات جنيه، وكذلك تحدثت عناوين الصحف عن صفقة الأرض المعروفة بأرض جزيرة أمون فى أسوان وبيعها لشركة بالم هيلز. وقد قرأت عناوين هذه الأخبار حسما المتبع فى البرنامج، وعلق الأستاذ حمدى رزق على الخبر الأخير بالإشادة بموقف الرئيس، الذى أصدر قرارا بإلغاء الصفقة بشبهة الفساد فى الأمر.

المهم الآن أن من حق الوزير على أن أعرض محتوى خطابه على الناس، وسأكتفى هنا نظرا لحيز المقال بموضوع أرض القاهرة الجديدة على أن نستكمل الموضوع الآخر لاحقا.

تشرح المذكرة أن شركة «بالم هيلز» قد تقدمت بطلب لتخصيص مائتى فدان لمشروعاتها فى القاهرة الجديدة قبل مجيء الوزير المغربى إلى منصبه الخالى، وأن الطلب قدم باسم الوزير محمد إبراهيم سليمان بتاريخ ١٠/٥/٢٠٠٥. وقد أرفق الطلب بالمذكرة المرسله إلى ويمكن أن يطالع القارئ عليه بوضوح تأشيرة الوزير سليمان بالموافقة على التخصيص والدراسة، طبقا للقواعد المعمول بها فى الوزارة.

- الرئيسية
- رسالة من المحرر
- قضايا ساخنة
- اخبار الوطن
- رياضة
- تحقيقات
- اقتصاد
- مساحة رأى
- حوار
- اخبار العالم
- حوادث و قضايا
- سينما
- السكوت ممنوع
- زى النهارده
- تحليل اخبارى
- وسط الرحمة
- صفحات متخصصة
- فنون
- أخيرة

أعمدة العدد

- خط أحمر
- ٧ ايام
- خارج النص
- تخريف
- وجهة نظر
- عابر سبيل
- الكثير من الحب
- بقايا النهار
- صوت وصورة
- اصطياحة



وتبين المذكرة بالنص: «إنه نظرا لأن استكمال الإجراءات قد يستغرق عدة شهور لاستكمال جميع المستندات والأوراق والتوقيعات المطلوبة في مثل هذه الحالات، فقد تولى الوزير أحمد المغربي مهامه كوزير للإسكان قبل انتهاء هذه الإجراءات، حيث قام سيادته بالتوقيع على العقد الخاص بشركة «بالم هيلز» فور انتهاء الإجراءات المطلوبة، وفقا للمتبوع وذلك في ٨/٢٣/٢٠٠٦، أي بعد تولى سيادته وزارة الإسكان بحوالي ٨ شهور، وقد تم النص في تمهيد العقد أنه بناء على قرار مجلس إدارة الهيئة بالجلسة رقم «٦» بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ فقد تم اعتماد الإجراءات بشأن جميع حالات التخصيص السابق موافقة السلطة المختصة بالهيئة عليها خلال الفترة السابقة، هذا بالإضافة إلى توقيع سيادته على جميع العقود الخاصة بتخصيص الأراضي سواء السابقة التي لم يسمح الوقت لتوقيعها في عهد وزير الإسكان السابق أو اللاحقة على توليه مهام وزير الإسكان».

وتواصل مذكرة الوزير الشرح فيما يتصل بالأسعار فتقول بالنص:

«والجدير بالذكر أنه فور تولى السيد المهندس أحمد المغربي وزارة الإسكان في بداية عام ٢٠٠٦ تم عرض مذكرة في يونيو ٢٠٠٦ على مجلس إدارة الهيئة في اجتماعها الشهري بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٧ بشأن حالات تخصيص الأراضي السابقة التي وافق عليها السيد الدكتور وزير الإسكان السابق، وجار إتمام التعاقد بشأنها.

حوالي ١٢٦ موافقة على تخصيص أراض استثمارية بأسعار تتراوح بين ٧٠ جنيهاً و٢٥٠ جنيهاً للمتر المربع بمتوسط ١٦٠ جنيهاً للمتر المربع.

حيث تأسر على المذكرة المعدة بواسطة السيد المستشار نائب رئيس مجلس الدولة، المستشار القانوني للوزير من السيد الوزير بالعرض على مجلس إدارة الهيئة لإقرار حالات التخصيص المشار إليها وقد اعتمد مجلس الإدارة ما تم من إجراءات في هذا الشأن».

كذلك تبين المذكرة طبيعة علاقة الوزير المغربي بشركة بالم هيلز، حيث تقول بالنص «إن السيد المهندس الوزير أحمد المغربي ليس له ملكية مباشرة في شركة بالم هيلز بل ملكية غير مباشرة من خلال امتلاكه ٥٪ من أسهم شركة منصور والمغربى، والتي تساهم بدورها في شركة بالم هيلز المسجلة بالبورصة المصرية، والتي تترجم إلى حوالي ٢٪ من أسهم شركة بالم هيلز».

إننى أشكر الوزير على توفير المعلومات وعلى مبدأ الشفافية الذي يحرص عليه، وأرجو أن يتفضل بقبول الإجابة عن الأسئلة التالية التى أعتبرها تعليقا على المذكرة الأولى.

١- بما أن الوزير السابق سليمان لم يكن قد وقع على العقود فى ١٢٦٦ إحالة استثمارية التى وافق على التخصيص لها.. فهل يمكننا القول إن الموافقات على التخصيص لا ترقى إلى قوة التعاقد؟ وبالتالي هل كان يمكن عدم توقيع العقود من جانب الوزير المغربى وبيع الأراضي المشار إليها بنظام المزاد، حفاظا على الحقوق العامة وهو النظام الذى اتبعه الوزير بعد ذلك مع الشركات الاستثمارية؟

٢- هل كان فى مقدور الوزير المغربى ومجلس الإدارة أن يعيد النظر فى الأسعار التى كانت سائدة عند التخصيص فى عهد الوزير سليمان عام ٢٠٠٥ وهل كان يمكن للوزير أن يعمل على تحسين الأسعار لصالح الخزنة العامة قبل توقيعه على العقود فى ٢٣/٨/٢٠٠٦؟

٣- لقد سبق أن ناشدت الوزير فى مقالين بـ«المصري اليوم» تطبيق سياسة لرفع مستوى معيشة شريحة الطبقة الوسطى العاملة بالحكومة من خلال التمليك العقارى الميسر ونظام التخصيص حتى نتجنب حيل السماسرة للاستحواد على الأراضى التى تطرح بنظام القرعة.. فهل يمكن أن ينظر بجديّة فى هذا الاقتراح؟

٤- لماذا ألغى الوزير التخصيصات لبعض الجهات الحكومية والمخصصة لموظفى الدولة، كما قال فى حديثه لـ«المصور»، وهو يعلم أنها تسهم فى دعم شريحة الطبقة الوسطى ذات الوظائف الحيوية للدولة والتي تعاني ضعف الرواتب؟



تعليقات القراء

أضف تعليق

عدد التعليقات [٩]

الفساد

تعليق بهاء خشبه تاريخ ٩:١٨ ٢٠١٠/٧/٢٠

يا عزيزى كلنا لصوص ؟؟

[أعلى الصفحة](#)

أبلغ عن تعليق غير لائق

هو وزير البنزنس وليس وزير الاسكان

تعليق حسام العكاوى تاريخ ٣٢:١٦ ٢٠١٠/٧/٢٠

فى البداية فإننى كمواطن مصرى له كافة الحقوق التى ضمنها لى الدستور و القانون اترحم على فترة تولى محمد ابراهيم سليمان وزارة الاسكان لان فى عهده كان حلم ان تمتلك ارض كى تقيم عليها المنزل او البيت الذى تحلم به سهل و يسير حيث كان سعر المتر فى القاهرة الجديدة يتراوح من بين 150 الى 250 جنية بالتقسيط على اربع سنوات وكانت الدفعة المقدمة بسيطة وغير مغالى فيها اما ومنذ تولى الوزير الحالى وبعد ان انتهى من تخصيص الاراضى الخاصة بمشروعاته لجأ الى اسلوب خدم تجار تسقيع الاراضى وملاك المشروعات الكبيرة وهو اسلوب القرعة وغالى فى سعر المتر وفى الدفعة المقدمة فإذا كان هذا الوزير حقاً يدعى بأنه لا تشوب سياسة أى شائبة فلماذا خصص 200 فدان لشركة بالم هيلز بالاسعار التى كانت سائدة فى زمن محمد ابراهيم سليمان ثم بعد ان انتهى من ذلك عمد الى رفع اسعار الاراضى وتضييق فرص الحصول عليها

[أعلى الصفحة](#)

أبلغ عن تعليق غير لائق

الضحك علي الذقون

تعليق مسلم من كندا تاريخ ٦:١٦ ٢٠١٠/٧/٢٠

الوزراء ولجنة السياسات والهيئة العليا وكبار رجالات الدولة ورجال الأعمال ومعظم الأثرياء كلهم من ابناء الحزب الوطني المخلصين وغير ذلك، وكلهم متفاهمين ومتعاونين بعضهم بعضا وكلهم يلعبون سويًا على هذا الشعب اليتيم الذى دق العصافير واطلق الذقون حتي تتمكن "النخبة" من الضحك عليها بسهولة وحرية أكثر. ولكن كم هم مخطئون، فلا زال هناك من يقف بالمرصاد لهذا العبث.

[أعلى الصفحة](#)

أبلغ عن تعليق غير لائق

بالمناطق

تعليق محاسب/ماهر منصور حافظ تاريخ ٣٠:١٥ ٢٠١٠/٧/٢٠

الى السادة المهاجرين لمهندس / احمد المغربى قبل ان يتولى الوزير وزاره الاسكان كانت اسعار الاراضى سواء مبانى او زراعيه متدنيه للغاية وكانت توزع على المحاسبين وتباع للاجانب تحت مسمى الاستثمار سواء كان زراعى او مبانى بأبخس الاسعار وعندما جاء المهندس / احمد المغربى الذى يعرف قيمه ارض مصر جيدا ورفض مبدأ التخصيص للمحاسبين والبيع للاجانب ببلاش تحت مسمى الاستثمار وجعل بيع الارض بالمزاد العلنى وهنا عرف الجميع والعالم اجمع قيمة تراب ارض مصر والتى كان يجولها الجميع . الوزير المغربى فرارته جريئه وافكاره اجرا ولم يتعود اصحاب المصالح والمنتفعيين من الاوضاع القديمه على ذلك فلذلك فسوف يفتح عليه الكثير النار لأنهم يريدون ان تعود الاوضاع القديمه الى ماكانت عليه حتى ينعموا بما حرمتهم منه قرارات المهندس / احمد المغربى

[أعلى الصفحة](#)[أبلغ عن تعليق غير لائق](#)

اين سياسات الدولة

تعليق السيد امين تركى  تاريخ ٢٠/٧/٢٠١٠: ٣٠:١٤

الخطأ ليس ممارسات الوزير الخطأ الحقيقى فى سياسات الدولة التى اهملت عن عمد وسبق الاصرار والترصد مصالح غالبية افراد الشعب فى أخطر موضوع يهمهم وهو الاسكان الذى وصلت اسعاره الى ارقام فلكية بالنسبة للدخل العام فى مصر وتسببت فى انتشار موجات متتالية من الفساد والرشوة والاحباط واليأس سياسات تم تحديد ملامحها فلا رحاب الدول المتقدمة او الخليجية وليس فى رحاب الواقع المصرى الذى تعود المسئولين الهروب منه كلمة اخيرة الحوار على الجرائد عن هذه الموضوعات أفلاس وهروب من المسئولية

[أعلى الصفحة](#)[أبلغ عن تعليق غير لائق](#)

ملاحظات بخصوص المخطط الاستراتيجى لمدينة دمنهور

تعليق مهندس/كمال عيده  تاريخ ٢٠/٧/٢٠١٠: ٢٩:١٢

ملاحظات بخصوص المخطط الاستراتيجى لمدينة دمنهور - المهندسة مديرة التخطيط العمرانى بالمحافظة رغم ان الاشتراطات الواردة بالمخطط التفصيلى للمدن شروطا بنائية يتعين الالتزام بها ضمن الاشتراطات المقررة قانونا في شأن تنظيم اعمال البناء فانه رغم ذلك فانها اهدرت هذه الاشتراطات وخالفت المادة 17/ ق 2008/119 وينطبق عليها المادة 99 عقوبات (ويعاقب بالحبس والغرامة التى لا تقل عن عشرة ألاف جنية ولا تزيد عن مائة ألف جنية أو باحدى هاتين العقوبتين كل من أخل بأي من مهام وظيفته المنصوص عليها في المواد (17 و 18) فقرة ثانية الخ) ويجوز الحكم فضلا عن ذلك بالعزل من الوظيفة - يحترم المخطط العام الهيكلى لمدينة دمنهورو المخطط التفصيلى مثل تخطيط منطقة عبدالسلام الشادلى والمنطقة السكنية الصناعية وحوالى 20 منطقة فى دمنهور وجميعها تشترط شروطا بنائية يتعين الالتزام بها ضمن الاشتراطات المقررة قانونا في شأن تنظيم اعمال البناء .. وعليه لا يوجد مخطط استراتيجى - وقد نصت المادة 17 من القانون 2008/119 (تعتبر الاشتراطات الواردة بالمخططات الاستراتيجية العامة والتفصيلية للمدن والقرى شروطا بنائية يتعين الالتزام بها ضمن الاشتراطات المقررة قانونا في شأن تنظيم اعمال البناء وعلى الوحدات المحلية مراقبة تطبيق الاشتراطات الواردة بجميع المخططات والالتزام بها فى مواجهة ذوى الشأن واتخاذ جميع القرارات والاجراءات التى تكفل وضعها موضع التنفيذ ووقف تنفيذ كافة الاعمال المخالفة لها) - وقد اعتمد المخطط الاستراتيجى بقرار السيد وزير الاسكان ونشر فى الجريدة الرسمية دون النظر فى المخطط التفصيلى للمدينة الذى بعد شرطا بنائيا يتعين الالتزام به ضمن الاشتراطات المقررة قانونا فى شأن تنظيم اعمال البناء وهو بذلك خالف المادة 17 من القانون 2008/ 119

[أعلى الصفحة](#)[أبلغ عن تعليق غير لائق](#)

مصالح الناس والوزارات

تعليق ياسر عمر  تاريخ ٢٠/٧/٢٠١٠: ٣:١١

والله ان مصالح الناس مهملة جدا فى هذه الوزارة ولا اهتمام اطلاقا . لقد ارسلت تلغرافا لمقابلة معالى الوزير او من يتوب عنه من 30 يونية والى الان لم يرد على احدا . فهل هذا معقول ايها السادة . وشكرا

[أعلى الصفحة](#)[أبلغ عن تعليق غير لائق](#)

قل وزير سياحة ولا تقل وزير اسكان " شوف ازاي "

تعليق مصطفى تاريخ ٧/٢٠/٢٠١٠ ٨:٧

السيد المحرر الفاضل اود ان اضيف الى رد السيد الوزير المغربي انه اغفل فى رده انه كان فى تلك الفترة كان وزيراً للسياحة كما ان شريكية بالشركة السيد / محمد منصور كان وزيراً للنقل والسؤال الذى يطرح نفسه ويقوة هل كل من قام بتأسيس شركة له حق الحصول على تخصيص 200 فدان بتلك الاسعار ام ان الامر استغلال نفوذ لوزير السياحة والنقل السابقين .

[أعلى الصفحة](#)

أبلغ عن تعليق غير لائق

الإسماعيلية

تعليق صابر المصرى تاريخ ٧/٢٠/٢٠١٠ ٧:٣٦

ما هى قصة الملاعب التى تم اقتطاعها من حدائق هيئة قناة السويس فى الإسماعيلية وتخصيصها لفندق ميركيور الذى يمتلكه الوزير المغربى وهل تم مثل ذلك فى أملاك أخرى للوزير المغربى فى كل أنحاء مصر؟

[أعلى الصفحة](#)

أبلغ عن تعليق غير لائق

[الأولى] [السابق] [١] [التالى] [الأخير]

الاسم :

البريد
الالكتروني :

موضوع
التعليق :

التعليق :

أضف التعليق



إعلانك على موقع «المصري اليوم» يصل بك إلى آفاق أوسع انتشاراً

www.almasry-alyoum.com

Tel.: 27926440 / 27926441

يأثير يمحجز مساحاتك

المصري اليوم

011 6110697

جميع حقوق النشر محفوظة لدى مؤسسة المصري اليوم
و يحظر نشر أو توزيع أو طبع أى مادة دون إذن مسبق من مؤسسة المصري اليوم

المصري اليوم

[الرئيسية](#) | [اتفاقية الاستخدام](#) | [أصل بنا](#)

